

العدد الثاني - عدد خاص بمرور خمس سنوات على اعتقال أحرار الإمارات

بن غيث: ١٠ سنوات ثمن تغريدات !!

الحقوقي منصور في غياهب الإخفاء القسري

الأهالي في غوانتامو الإمارات

حقوق الإنسان تنتهك في ستار بريق الجوائز

5 سنوات في نفق الاعتقال

2017 - 2012

- كيف بدأت الحكاية...
- انتهاك الدستور والقانون وسحب الجنسيات !!
- معاناة المعتقلين تتمدد إلى ذويهم!!

كيف بدأت الحكاية ......

قبل نحو خمس سنوات وقّع ١٣٣ مواطناً من الرجال والنساء وأساتذة الجامعات وأعضاء سابقين في البرلمان ومسؤولين حكوميين سابقين ونشطاء حقوقيين وأعضاء في جمعيات المجتمع المدني وكُتّاب وغيرهم، عريضة تقدموا بها إلى رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وأعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات السبع المكوِّنة للإتحاد، يطالبونهم فيها بالتجاوب مع المتغيرات الدولية والإقليمية وتبني نهج ديمقراطي نيابي كما نص على ذلك دستور الدولة الصادر في ١٩٧١. وطالب الموقعون بإجراء إصلاحات شاملة للنظام البرلماني المتمثل في المجلس الوطني الإتحادي (البرلمان) وإعادة النظر في قرار المجلس الأعلى رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ والقرار الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١١ والقرار رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي.

وأكدوا على تطلعهم لأن يتم انتخاب جميع أعضاء المجلس الوطني الاتحادي من قبل كافة المواطنين كما هو مطبق في الدول الديمقراطية حول العالم، وتعديل المواد الدستورية ذات الصلة بالمجلس الوطني الاتحادي بما يكفل له الصلاحيات التشريعية والرقابية الكاملة.



جـــــرائـــــم

الاعتداء على المعتقل منصور الأحمدي وعزله لمطالبه بحقوقه كمعتقل!!



بدأ وكيل النيابة خالد غريب الحوسني الاستماع لشكاوى وملاحظات المعتقلين بصورة توحي بالسخرية والاستهزاء، عندما طلب إليهم عدم الحديث والاكتفاء بتقديم ما لديهم بصور مكتوبة.

هذا الأمر دفع المعتقل منصور الأحمدي للرد على الحوسني، وبين له أن الاستماع لشكاويهم وملاحظاتهم أمر يكفله القانون، مضيفاً: «إن كنت لا ترغب بالاستماع لنا، يمكنك الخروج».

هنا استشاط الحوسني غضباً، ووجه كلامه للأحمدي وزملائه: «أنتم لا تفهمون القانون.. سأخرج وستندمون».... لتبدأ بعدها فصول جديدة من معاناة الأحمدي...

(القصة كاملة على الرابط التالي)

انتهاك الدستور والقانون وسحب الجنسيات!!!



لم يمثل الحادي والعشرين من تشرين الثاني للعام ٢٠١١ حالة خاصة عندما قضت المحكمة بسحب جنسيات سبعة من المواطنين الإماراتيين، فيما عرف لاحقاً بقضية «المواطنين السبعة» أو «البدون الجدد».

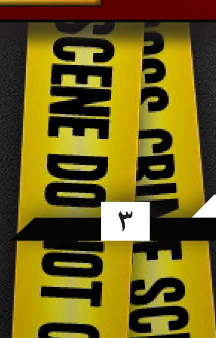
فقد أصبحت مسألة سحب الجنسيات بعد هذه الحادثة مسألة طبيعية، وصارت الأجهزة الأمنية تستخدمها وسيلة للضغط على المعتقلين وذويهم، وأصبح كل من يعارض أو يستنكر أياً من الإجراءات أو الممارسات غير القانونية التي تمارسها الأجهزة الأمنية، أو كل من يمارس حقه في حرية الرأي والتعبير عرضة لسحب جنسيته.

آخر ضحايا هذه الإجراءات التي تتعارض مع أبسط الحقوق التي كفلها الدستور والقانون، كانوا أبناء المعتقل الدكتور محمد الصديق، أسماء ٢٩ عاماً ومتزوجة، دعاء ٢٥ عاماً، عمر ٢٣ عاماً.

ولعل أبناء الصديق لم يكونوا حالة خاصة عن والدهم المعتقل منذ خمس سنوات، والذي كان في طليعة من تم سحب جنسياتهم...

(القصة كاملة على الرابط التالي)







١٠ سنوات سجن بسبب تغريدات!!

منظمات:

محاكمة بن غيث انتهاك لحقوق الإنسان

على خلفية تغريدات له على حسابه على تويتر، يقضي الأكاديمي الإماراتي المعروف ناصر بن غيث ١٠ سنوات في سجون أمن الدولة الإماراتية.

وكان ائتلاف مكون من ٩ منظمات حقوقية قد أكد أن محاكمة السلطات الإماراتية للأكاديمي ناصر بن غيث شابتها انتهاكات لحقوقه الأساسية.

فبسبب انتقاده السلمي للسلطات المصرية والإماراتية اتهم غيث بمخالفة «قانون مكافحة الإرهاب» القمعي، وتعاونه مع جماعات محلية تصنف من قبل الأجهزة الأمنية على أنها «إرهابية».

بحسب «هيومن رايس ووتش» فإن بن غيث قضى في الحبس الانفرادي ٩ أشهر بعد اعتقاله في أغسطس / آب ٢٠١٥، ولم يسمح له برؤية محاميه، ولم يبلّغ بالتهم الموجهة إليه حتى الجلسة الثانية من محاكمته في ٢ مايو / أيار ٢٠١٦، التي اشتكى فيها للقاضي بأنه تعرض للتعذيب وهو رهن الاحتجاز.

وقال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: «تثبت التهم الموجهة لناصر بن غيث والانتهاكات الخطيرة لحقه في المحاكمة العادلة، مرة أخرى، أن الإمارات تعتبر المعارضة السلمية جريمة،وتنتهك القوانين التي تقول السلطات إن بن غيث خالفها والمعايير الدولية لحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات».

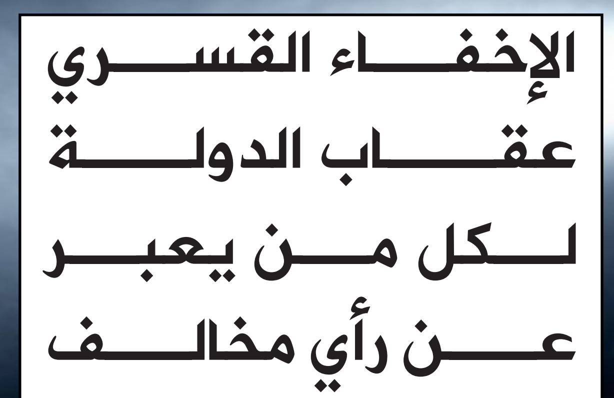
لتفاصيل المحاكمة اضغط هنا

للمزيد اضغط هنا

أحرار الإمارات

صوت الضمير المدافع عن حقوق الإنسان أحمد منصور

في قبضة أمن الدولة!!



الإخفاء القسري عقاب الدولة لكل من يعبر عن رأي مخالف



اعتقلت قوات الأمن في الإمارات العربية المتحدة المدافع الإماراتي الحائز على جائزة مارتن إينال للمدافعين عن حقوق الإنسان للعام ٢٠١٥ أحمد منصور، واقتادته إلى مكان مجهول. وألقي القبض على أحمد منصور من منزله في عجمان تقريبا في منتصف ليلة ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١٧، بعد أن اقتحمت قوات الأمن من بينهم ١٠ رجال وامرأتين منزله وصادرت ممتلكاته واعتقلته. ولا يزال مكان وجوده غير معروف، كما قد يكون تحت خطر التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

وقال مركز الخليج لحقوق الإنسان إن اعتقال أحمد منصور واحتجازه في مكان مجهول أمرٌ مقلقٌ للغاية. حيث تعاقب السلطات الإماراتية بشكل روتيني المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الناشطين باحتجازهم في مرافق احتجاز سرية دون تواصلهم مع محاميهم أو أسرهم.

وقد يرتبط اعتقاله بسلسلة من التغريدات نشرها مؤخراً على موقع تويتر، تدعو إلى إطلاق سراح الناشط الإماراتي في مجال حقوق الإنسان أسامة النجار، أو بسبب رسالة قام بتوقيعها مع نشطاء آخرين في المنطقة موجهة إلى اجتماع القادة العرب في الاردن خلال القمة العربية. حيث تدعو الرسالة الى الافراج عن جميع سجناء الرأي في الشرق الاوسط.

وكانت منظمات ومؤسسات حقوقية عربية ودولية قد طالبت السلطات الإماراتية بالكشف عن مكان احتجاز منصور والمسارعة بإطلاق سراحه فوراً.

لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

لمزيد من التفاصيل اضغط هنا



غوانتنامو الإمارات

مجموعة جديدة من الانتهاكات واجهها أهالي المعتقلين في الرزين

وقف «المركز الدولي للعدالة» على مجموعة من الانتهاكات التي يتعرض أهالي معتقلي الرأي بسجن الرزين أثناء زيارة أبنائهم. فإلي جانب سوء المعاملة والإهانة، قال المركز بأن الانتهاكلت وصلت إلىالاعتداء على الحقوق الأساسية لاهالي المعتقلين؛ حيث يتم ترك النساء والأطفال ينتظرون عند البوابة الخارجية للسجن لأكثر من ساعة تحت أشعة الشمس الحارقة وبشكل متعمد، ثم يتم تفتيشهم بشكل مهين وماس بكرامتهم. وأضاف المركز أن الأهالي يضطرون للانتظار لفترات طويلة في غرف الزيارة قبل السماح لهم بمقابلة ذويهم من المعتقلين، وهناك يواجهون بالحواجز الزجاجية التي تقف حائلاً في بينهم دون أي مبرر سوى التضييق الممنهج على العائلات وعلى المعتقلين.

لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

منع الأهالي من الزيارة بحجة تطعل الهواتف!!!

قال مجموعة من أهالي المعتقلين في سجن الرزين بأبوظبي، أن إدارة السجن منعتهم من زيارة أهاليهم بحجة تعطل الهواتف التي يتواصل المعتقل من خلالها مع الزائر لوجود فاصل زجاجي بينهما. وأضاف الأهالي أنهم تكبدوا عناء الوصول إلى السجن الصحراوي، والانتظار لفترات طويلة تحت أشعة الشمس، ومن ثم إتمام إجراءات التفتيش وانهم بقوا في غرفة الانتظار لفترة طويلة قبل أن يتم إخبارهم باستحالة إتمام الزيارة بسبب تعطل الهواتف. وأكد أهالي المعتقلين أن هذه الحادثة تكررت أكثر من مرة، دون الاكتراث من قبل إدارة السجن بالمعان والمشقة التي يتكبدونها للوصول إلى السجن.

لمزيد من التفاصيل اضغط هنا



معاناة المعتقلين تتمتد إلى ذويهم...

لا تكتفي الأجهزة الأمنية بالتضييق على المعتقلين وحرمانهم من أبسط حقوقهم، بل إن معاناتهم امتدت لتطال ذويهم، وكل من له علاقة بهم، في هيئة أشبه بالعقاب الجماعي.

من فصول المعاناة التي يواجهها أهالي المعتقلين:

- منع الطلبة من حقهم في أكمال دراستهم في الجامعات الحكومية، أو الالحتاق ببرامج الدراسات العليا
- تفتيش الأهالي بصورة مهينة أثناء زيارة المعتقلين
- حرمان الأهالي من الزيارات الخاصة والتي تعتبر حق نص عليه القانون
- فصل عدد من أهالي وذوي المعتقلين من وظائفهم والتضييق عليهم
- التضييق على أهالي المعتقلين في الزيارات والسماح بعدد محدود من الزيارات
- منع وحرمان عدد من أهالي المعتقلين من السفر خاج الدولة
- حرمان عدد من أبناء وذووي المعتقلين من جنسياتهم وتركهم دون أية وثائق تثبت جنسيتهم



AMNESTY INTERNATIONAL





العفو الدولية: في الإمارات تنحني حقوق الإنسان خلف بريق الجوائز

مع انطلاق فعاليات مسابقة «الجائزة الكبرى للفورمولا ١» في أبوظبي، قالت سماح حديد، رئيسة قسم الحملات ونائبة مديرة المكتب الإقليمي لمنظمة العفو الدولية في بيروت:«في عطلة نهاية الأسبوع الحالي، وبينما تتوجه أنظار عشاق الرياضة في شتى أنحاء العالم إلى أبو ظبي، عاصمة الإمارات العربية المتحدة، التي تستضيف السباق الختامي للجائزة الكبرى للفورمولا ١، سيظل سجل حقوق الإنسان المروع للبلاد بمنأى عن التمحيص».

وأضافت حديد: هل «يعلم النّظارة أن خلف هذه الواجهة البراقة ثمة أناس يعتقلون ويعذبون لمجرد انتقادهم حكومتهم؟».

واستطردت سماح حديد في الحديث عن الظاهرة التي تخفي خلفها ما لا يعرفه الكثيرون: «إن مشهد السيارات السريعة والمشاهير ليس أكثر من وسيلة لإبعاد الأنظار عن أزمة حقوق الإنسان المستمرة في البلاد».

لمزيد من التفاصيل اضغط هنا